النزاعات الحدودية

جيرالد بليك

الفصل 26 من كتاب
الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة
أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

منذ الحرب العالمية الثانية ، أعلن المجتمع الدولي رسميًا تأييده لاستقرار الحدود بين الدول . وقد هيأ ميثاق الأمم المتحدة هذا الوضع عام ١٩٤٥ بالاعتراف بأن سيادة الدولة القائمة على أسس سليمة هي سيادة مطلقة وحصرية ، وأنه يجب على الدول احترام السلامة الإقليمية لبعضها البعض . وقد تم تأكيد مبدأ حرمة الحدود في عدد من المناسبات اللاحقة . ففي عام ١٩٦٤، وافقت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على احترام الحدود التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية . وفي عام ١٩٧٥، في وثيقة هلسنكي الختامية ، أكد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المبدأ نفسه ، بينما في عام ١٩٩١، وافقت رابطة الدول المستقلة (غالبية دول الاتحاد السوفيتي السابق) أيضًا على قبول حدودها الموروثة . كانت دول أمريكا اللاتينية قد حددت هذا التوجه في القرن التاسع عشر عندما نالت استقلالها عن إسبانيا والبرتغال ، وهو مبدأ يُعرف باسم "الحيازة الدائمة" .

لكن هذه الإعلانات الجديرة بالثناء ، للأسف ، لم تُخلّص العالم من النزاعات الحدودية . بل على العكس ، شهدت أفريقيا وأوروبا والاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا اللاتينية عددًا كبيرًا من النزاعات الحدودية ، وبعض التغييرات المذهلة في الخريطة السياسية . والحقيقة **أن الخريطة السياسية العالمية تتغير باستمرار، وستستمر في التغير في المستقبل**. لذلك ، يجب النظر إلى النزاعات الحدودية في سياق فسيفساء سياسية متطورة . ففي كثير من الحالات ، تؤدي النزاعات إلى تعديلات إقليمية ، لكن الخريطة السياسية تتغير أيضًا استجابةً لعمليات مؤثرة أخرى . أجرى جورتز وديهل (1992) تحليلًا للتغيرات الإقليمية في جميع أنحاء العالم من عام 1816 إلى عام 1980. من بين 770 عملية نقل إقليمي ، كان 42.3% منها بالتنازل ، و15.6% بالغزو ، و15.5% بالاستقلال ، و14.5% بالضم .

ومن الأسباب الأخرى الانفصال والتوحيد والانتداب . ومنذ عام 1980، حدثت تغييرات واسعة النطاق في خريطة العالم ، لا سيما في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي . وإجمالًا ، ظهرت اثنتان وعشرون دولة جديدة ، وأكثر من خمسين حدودًا برية جديدة . وتكشف سلسلة من خرائط العالم في فوشيه (1988) التي تتتبع تطور الحدود الدولية منذ عام 1800 بشكل لافت للنظر كيف يمكن أن يتغير الترتيب السياسي للمكان بمرور الوقت . فخريطة العالم قبل 100 عام بالكاد يمكن التعرف عليها ؛ من المشكوك فيه أن خريطة العالم اليوم ستكون قابلة للتمييز بعد قرن من الزمان . الاعتقاد السائد هو أن الخريطة التي نعرفها دائمة ، أشبه بمنتج نهائي . في الواقع ، إنها لمحة سريعة عن التاريخ الجيوسياسي.

أبعاد المشكلة

يوجد في العالم اليوم 191 دولة مستقلة و70 إقليمًا تابعًا . معظم التبعيات الباقية هي جزر. تحتفظ سبع دول بمطالبات إقليمية في أنتاركتيكا ، لكن هذه الحدود غير مشمولة هنا . هناك 308 حدود برية بين دول ذات سيادة (بيجر 1995) ، على الرغم من أن بعض الخبراء وجدوا عددًا أكبر. من بين 191 دولة مستقلة ، 148 دولة ساحلية ، الدول التي لها الحق في ترسيم حدود مناطقها البحرية . ستُنشئ هذه الدول الساحلية ، إلى جانب الجزر التابعة لها المذكورة أعلاه ، ما يقرب من 420 حدودًا بحرية دولية . لم يبدأ ترسيم الحدود البحرية بجدية إلا منذ أقل من خمسين عامًا ، وبحلول عام 1998، لم يُتفق رسميًا إلا على حوالي 150 (35%) منها . وبالمعدل الحالي البالغ حوالي خمس اتفاقيات سنويًا (تشارني وألكسندر 1993؛ 1998) ، سيستغرق إكمال خريطة الحدود الدولية البحرية أربعة وخمسين عامًا .

كم عدد حدود العالم المتنازع عليها؟ تختلف محاولات وضع قوائم بالحدود المتنازع عليها حول العالم دائمًا في جوانب معينة ، ونادرًا ما تتطابق الأعداد الإجمالية . هناك مشاكل في التعريف والمعلومات . كتب بول هوث (1996) تحليلًا بالغ الأهمية ، غطى النزاعات على الأراضي والجزر (وليس النزاعات البحرية) من عام 1950 إلى عام 1990. وباستخدام تعريف دقيق لـ "النزاع" ، حدد هوث 129 حالة ، صنف 116 منها على أنها نزاعات "حدودية" بدلاً من "إقليمية" . خلال الفترة 1950-1990 ، كانت 33% من الحدود في مرحلة ما موضع نزاع (المرجع نفسه: ص 34). ويتوافق هذا مع أفضل التقديرات لنسبة الحدود البرية المتنازع عليها في عام 1998.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1989، أصبح من الصعب تقدير عدد النزاعات الحدودية الحقيقية هناك . وقد أحصى كولوسوف وآخرون (1992: ص 42-50) 168 صراعًا عرقيًا إقليميًا ، ربعها تضمن تغييرات في الحدود على حدود الدول . فيما يتعلق بالحدود البحرية ، هناك 270 منطقة غير محددة . في نسبة كبيرة من الحالات ، لم تُبذل أي محاولة لترسيم الحدود حتى الآن ، وبالتالي لم ينشأ أي نزاع . ومع ذلك ، هناك عدد من النزاعات البحرية المستمرة ، بما في ذلك ما لا يقل عن ثلاثين نزاعًا مرتبطًا بسيادة الجزر المتنازع عليها ، وحوالي ثلاثين نزاعًا آخر على ترسيم الحدود (ماكدورمان وتشيركوب 1991: ص 344-386) . وبالتالي، فإن ما يقرب من 22% من الحدود البحرية غير المحددة معروفة بالفعل بأنها موضع نزاع ، وتشير الدلائل إلى أنه سيكون هناك المزيد.

ينبغي حل العديد من هذه النزاعات سلميًا ، ولكن من بينها بؤر اشتعال محتملة خطيرة ، في بحر إيجة وبحر الصين الجنوبي ، على سبيل المثال . ووفقًا لمعظم التقديرات ، فإن هذا يمثل عددًا كبيرًا من النزاعات الحدودية ، ولكن لا ينبغي أن نتفاجأ . كان نظام الحدود البرية من ابتكار أوروبا إلى حد كبير، وعادةً ما كان يُفرض على الجغرافيا الأساسية ، وكانت خطوط الحدود عديمة العرض مفهومًا غريبًا في أجزاء كثيرة من العالم . **وُضعت العديد من الحدود البرية بالصدفة تقريبًا ، والمثير للدهشة أنها صمدت**. ولكن مهما كانت أسباب النزاعات ، يجب أخذها على محمل الجد ؛ فثلث الحروب التي نشبت منذ عام ١٩٤٥ كانت تُعزى إلى مسائل إقليمية كعامل مساهم رئيسي . في وقت تُعد فيه العولمة و"العالم بلا حدود" موضوعات نقاش بين علماء الاجتماع ، من المغري عد مشاكل الحدود ذات أهمية متضائلة . لكن للأسف ، تشير الأدلة إلى عكس ذلك تمامًا.

خصائص الحدود الدولية

الحدود البرية

تظهر الحدود البرية بين الدول على خرائط العالم كخطوط رفيعة ، وعادةً ما تُرسم باللون والرمز نفسه في جميع أنحاء الخريطة . في الواقع ، تختلف حدود الدول اختلافًا كبيرًا في أصولها وعمرها ونفاذيتها ودرجة توافقها مع الجغرافيا البشرية والطبيعية . بعض الحدود متفق عليها رسميًا ومُحددة على أرض الواقع . بينما لم تُرسم حدود أخرى بشكل صحيح ، وما تزال تحمل بذور صراع محتمل . قد تكون المناطق الحدودية على جانبي الحدود عدائية ، أو قد تتمتع بمستوى عالٍ من التكامل . لذلك ، يصعب التعميم بشأن أكثر من 300 حدود برية في العالم ، ولكن **إحدى سماتها العالمية هي حساسيتها** . تُمثل الحدود الدولية الحدود المطلقة لسيادة الدولة ، وهوية شعوبها، ومدى نظامها القانوني والإداري ، ومواردها ، وترتيباتها الأمنية . تُمثل الحدود نقطة التقاء الدول المجاورة ، وغالبًا ما تُستخدم كإطار لأعمال رمزية للصداقة أو العداوة.

تمتد حدود الدول عموديًا في الهواء إلى ارتفاع غير محدد ، وعموديًا في الأرض ، حيث تُحدد ملكية الموارد ، إلى عمق غير محدود . على الرغم من أن العديد من الحدود تُميزها أنظمة معقدة من الأسلاك الشائكة وعوائق أخرى ، يصل عرضها أحيانًا إلى عدة أمتار ، فإن الحدود نفسها هي خط بلا عرض . عند التقاء حدين ، تكون النتيجة نقطة محددة . مع توفر أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) ، يُمكن تحديد الحدود بدقة عالية ، وتخصيص الأراضي بدقة . بالمعنى الدقيق للكلمة ، لا توجد حدود (أو مناطق انتقالية) كثيرة بين الدول ، حيث تُرسم وتُرسم الحدود بدقة أكبر. يُفضل الجغرافيون التمييز بين الحدود والحدود ، ولكن يُنظر إلى المصطلحين عمومًا على أنهما مترادفان ، ولا سيما من خلال الباحث البارز في مجال الحدود إس. دبليو. بوغز (1940).

الحدود الجوية

تُقرّ اتفاقية الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بالسيادة المطلقة للدولة على أراضيها وبحرها الإقليمي ، وعلى المجال الجوي الذي يعلوه . لم يُحدَّد الحد الأعلى لسيطرة الدولة على المجال الجوي قط ، ولكنه ، عمليًا، هو حد الطيران الآلي . يتعيّن على طائرات الدول الأخرى طلب الإذن بالتحليق فوق الأراضي البرية أو المياه الإقليمية لدولة أخرى . في الظروف العادية ، يُمنح هذا الإذن ، ولكن بعض شركات الطيران ، مثل شركة العال (إسرائيل) والخطوط الجوية الجنوب أفريقية ، استُبعدت سابقًا من المجال الجوي لعدد من الدول لأسباب سياسية . تُعنى الدول بحراسة مجالها الجوي بحرص شديد حرصًا على الأمن والسلامة ، وقد وقع عدد من الحوادث الخطيرة في المجال الجوي المتنازع عليه . للطائرات حق المرور العابر عبر المضائق المستخدمة للملاحة الدولية ، حتى وإن كان المضيق يقع ضمن البحر الإقليمي للدول الساحلية (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المادة 38).

الحدود البحرية

على عكس الحدود البرية ، التي قد تكون عادةً واضحة المعالم ، فإن **الحدود البحرية غير مرئية** ، ولا تؤثر على الحياة اليومية للناس إلى هذا الحد . هناك ثلاثة أنواع من الحدود البحرية . أولًا، الحدود المتجاورة ، والتي تبدأ من نهاية الحدود البرية ، ويصل 160 منها إلى الساحل في جميع أنحاء العالم . ثانيًا، الحدود المتقابلة هي تلك التي تقع بين الدول المتقابلة في البحار المغلقة وشبه المغلقة . ثالثًا، هناك حدود بين الولاية القضائية للدولة الساحلية وقاع البحر الدولي الواقع خلفها . يُحدَّد هذا بشكل أساسي من خلال حد 200

ميل بحري (1 ميل بحري = 1.15 ميل قانوني أو 1.852 كم) يقاس من خط الأساس على طول الساحل ، ولكن يحق لنحو اثنتين وعشرين دولة أيضًا المطالبة بالجرف القاري بما يتجاوز 200 ميل وفقًا للمادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (بريسكوت 1996: الصفحات 51-82).

تتنوع الوظائف القانونية للحدود البحرية أكثر من الحدود البرية ، التي تُحدد السيادة المطلقة للدولة . فضمن البحر الإقليمي ، وحتى مسافة أقصاها اثني عشر ميلًا بحريًا ، تكون سيادة الدولة مطلقة ، باستثناء أن سفن الدول الأخرى يحق لها المرور البريء (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المادة 17) . تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة (أو EEZ) من اثني عشر ميلاً إلى مسافة 200 ميل بحري ، حيث تتمتع الدولة الساحلية بحقوق حصرية على الموارد الحية وغير الحية (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 56) . كما تتمتع الدول بالحق الحصري في موارد جرفها القاري ، بما في ذلك على وجه الخصوص الهيدروكربونات والمعادن والكائنات البحرية التي تعيش في قاع البحار (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 77).

من الناحية النظرية ، قد يكون لدى الدولة الساحلية اتفاقيات حدود بحرية مع الدول المجاورة فيما يتعلق بالبحر الإقليمي و/أو الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة . أما عملياً ، فإن معظم اتفاقيات الحدود البحرية الحديثة هي حدود "متعددة الأغراض" ، ويشار إليها بشكل مربك باسم "الحدود البحرية الفردية" . وعلى الرغم من تعقيدها ، تتمتع الحدود البحرية بميزة واحدة على الحدود البرية ، وهي أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تقدم بعض المبادئ التوجيهية لترسيم الحدود . بالنسبة لحدود البحار الإقليمية ، يُفترض أن يكون الخط متساوي البعد بين سواحل الطرفين (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، المادة ١٥) ما لم يتفقا على خلاف ذلك أو تبرّر ظروف خاصة محاذاة بديلة . الجرف القاري من ناحية أخرى ، تُرسم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة "بالاتفاق على أساس القانون الدولي... من أجل التوصل إلى حل عادل" (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المادتان 74 و83)، وهو ما قد يعني أو لا يعني خطًا متساوي البعد.

لماذا تحدث نزاعات الحدود على الأرض؟

هناك كمّ هائل من الأدبيات حول أسباب وعواقب نزاعات الحدود البرية ، وقد قدّم الجغرافيون مساهمة كبيرة فيها ، لا سيما في الإبلاغ عن الحالات الفردية . على الرغم من أن هذا الموضوع قد استُكشف من قِبل العلماء لمدة قرن أو أكثر، إلا أنه لا توجد حتى الآن نظرية مفيدة حول أسباب حدوث نزاعات الحدود . يكمن جزء من المشكلة في تنوعها الهائل عبر الزمان والمكان . وتكمن صعوبة أخرى في التمييز بين الأسباب الكامنة والأسباب المباشرة للنزاع . علاوة على ذلك ، في كثير من الحالات ، يكون التوتر على حدود الدولة مؤشرًا على العلاقة بين الجيران ، والحدود ليست جوهر نزاعهم الحقيقي : **"قد يكون للحدود ، مثل الجلد البشري ، أمراضها الخاصة أو قد تعكس أمراض الجسم"** (جونز 1945: ص 3). هذه العوامل تجعل التفسيرات البسيطة للنزاعات الحدودية صعبة ومضللة على حد سواء . تتكون معظم النزاعات من عدد من العناصر، وليس من الواضح دائمًا أيها الأكثر أهمية.

النزاعات الموقعية

عندما يكون الموقع الدقيق للحدود موضع شك ، يُعرف ذلك باسم مشكلة الموقع . يمكن أن تحدث مثل هذه النزاعات لعدد من الأسباب . تشتهر حدود الأنهار بنزاعات الموقع ، خاصة في المناطق التي يتغير فيها

مجرى النهر أو قناة الملاحة الرئيسية بفعل العمليات الفيزيائية الطبيعية . ثبت أن نهر ريو غراندي (المكسيك والولايات المتحدة) يمثل حدودًا دولية غير ملائمة للغاية بسبب التغيرات الملحوظة في مجراه خلال القرن التاسع عشر . ومن الأمثلة الحديثة على ذلك نهر الكونغو (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، زائير سابقًا) ، حيث تتبع الحدود الدولية قناة الملاحة بموجب اتفاقية عام 1891. يوضح الشكل 26.1 مدى التغيرات في قناة الملاحة بين عامي 1960 و1977 ، مما يثير تساؤلات حول ملكية الجزر التي تقع على أحد جانبي الحدود ، ثم على الجانب الآخر.

وتثير حدود الأنهار العديد من التساؤلات الأخرى المتعلقة بالموقع ، بما في ذلك تحديد نقطة المنتصف ، أو أسرع مجرى مائي ، أو أعمق مياه ، وقد استُخدمت جميعها لتحديد الحدود الدولية . كما تحدث نزاعات حول الموقع في ظروف أخرى متنوعة ، لا سيما في حالة عدم ترسيم الحدود . ويمكن أن تنشأ مشاكل أيضًا بعد ترسيم الحدود في حالة إزالة علامات الحدود أو إتلافها . في السنوات الأخيرة ، سهّل استخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) حل مثل هذه النزاعات ، ولكنه كشف أيضًا عن عدد من الحدود الموضوعة بشكل غير صحيح ، مما أدى إلى نزاعات محدودة.

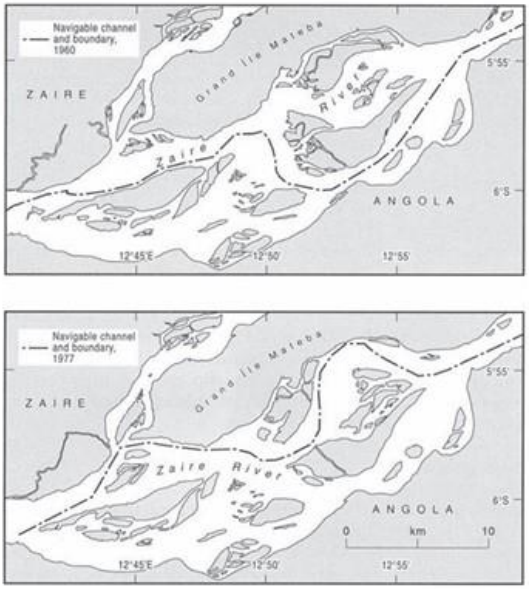

Figure 26.1 The Zaire-Angola boundary in the Zaire River, 1960 (top) and 1977 (bottom).

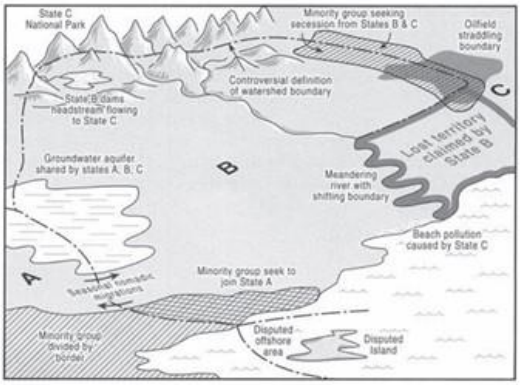

Figure 26.2 Some geographical causes of international stress along state boundaries.

النزاعات الإقليمية

يعتمد التمييز بين النزاعات المتعلقة بالموقع والنزاعات الإقليمية بشكل أساسي على حجمها . ولأن المخاطر أكبر بكثير، فإن خطر نشوب صراع خطير يكون أكبر . قد تطالب الدول بأراضي دولة أخرى لأسباب عديدة . ومن أهم هذه الدوافع دوافع جيوسياسية . فقد تكون هناك حاجة للأراضي لضمان الوصول إلى البحر، أو لمنح السيطرة على موقع استراتيجي ، أو لحرمان جار معادٍ من طريق حيوي أو خط سكة حديد . وقد شُنت حملات في الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا لهذه الأسباب في الثلاثين عامًا الماضية . كما تحدث النزاعات الإقليمية بشكل شائع لأن الشعوب من الخلفية العرقية نفسها مقسمة بالحدود الدولية . يوضح الشكل 26.2 حالات نموذجية تسعى فيها الجماعات العرقية المنقسمة إلى الاستقلال ، أو ترغب في الانفصال إلى دولة مجاورة .

ربما يوجد ما بين 6000 و9000 "قومية مكبوتة" في العالم اليوم ، وكثير منها يقع في المناطق الحدودية أو بالقرب منها ، ومن المرجح أن تكون أكثر تأثيرًا في تحديد شكل الخريطة السياسية العالمية غدًا (جريجز وهوكنيل 1995: ص 49-58) . النزاعات التي تبرز غالبًا ما تعتمد الجماعات العرقية بشكل كبير على التاريخ كجزء من قضية التغيير الإقليمي . كما أن اهتمام الحكومات بالحصول على الموارد أو حمايتها يُفسر الطموح الإقليمي . فمع تزايد الطلب على الموارد النادرة من النفط والغاز والأسماك والمياه العذبة ، اتجهت الدول نحو مناطق أكثر هامشية ، وقد تكون النزاعات الإقليمية نتيجة لذلك . أما العنصر الأخير والحاسم في العديد من النزاعات الإقليمية فهو الإقليمية البشرية . **ففي بعض النزاعات الإقليمية ، يصعب رصد أي دافع آخر سوى الرغبة الشديدة لدى أحد الأطراف في حماية ما يعتقد أنه ملكه ، ورغبة طرف آخر، مدفوعة بالحماسة القومية، في توسيع نطاق نفوذه**. وقد تشتد المشاعر حتى عندما تكون مساحات صغيرة من الأرض موضع تساؤل.

النزاعات الوظيفية

يمكن أن ينشأ التوتر بين الدول بسبب عواقب الحدود الدولية وليس بسبب موقعها . والنزاعات الوظيفية شائعة جدًا وتغطي نطاقًا واسعًا من الأنشطة . لحسن الحظ ، تُدار هذه النزاعات عادةً بشكل سلمي من قِبل الأطراف ، ولا ينتج عنها أي نزاع جدي . تُحافظ العديد من الحدود المزدحمة على لجان أو مجموعات مشتركة من نوع ما لحل المشكلات عند ظهورها ، وتُحقق نجاحًا باهرًا في الحفاظ على السلام . تتعلق فئة كبيرة من الشكاوى بعبور الحدود غير المصرح به من قِبل المهربين وقطاع الطرق والعمال المهاجرين واللاجئين ، مع الادعاء بأن الدولة "أ" لا تبذل جهدًا كافيًا لمنع التوغل في الدولة "ب" . تشمل النزاعات الوظيفية الأخرى الصيد غير المشروع عبر الحدود ، أو الاتهامات **بأن دولة ما تستخرج أكثر من حصتها العادلة من المياه أو النفط من خزان متداخل** .

الأمثلة كثيرة ، وكلما دقق المرء النظر في أي حدود معينة ، كلما اتضحت المشاكل الوظيفية . يوضح الشكل 26.1 عددًا من هذه المشاكل ، بما في ذلك منطقة محمية طبيعية في الدولة "ج" لا تُضاهيها منطقة في الدولة "ب" ، مما يجعل برامج حماية الأنواع والتنوع البيولوجي في المناطق الحدودية غير فعالة . يُعد تلوث الأنهار والبحيرات والشواطئ عبر الحدود الدولية مظلمةً شائعةً أيضًا ، كما تُشكل عواقب بناء السدود واستخراج المياه من قِبل دول المنبع في أحواض الأنهار المشتركة مظلمةً أخرى . يُؤكد كل هذا على الحاجة المتزايدة للتدريب على مهارات إدارة الحدود ، والتبادل المستمر للأفكار حول أفضل الممارسات (بليك وآخرون، 1995).

المشاكل التقنية

كما هو الحال مع المخططات (ينظر أدناه)، فإن سوء استخدام الخرائط الطبوغرافية وسوء فهمها يُمكن أن يُؤدي إلى مشاكل حدودية بين الدول . وقد ناقش أدلر (1995)، وروشورث (1997)، وبليك (1995) بعضًا من أهم هذه المشاكل . وتتعلق المشاكل الشائعة بسوء فهم المقياس ، ونقاط الإسناد الجيوديسية ، وسوء استخدام الإحداثيات ، وعدم فهم حدود الخرائط .

لماذا تحدث نزاعات الحدود في البحر؟

تميل مسائل الحدود البحرية إلى إثارة احتكاكات دولية خطيرة أقل من الحدود البرية ، لأن الروابط العاطفية والتاريخية مع قاع البحر أضعف بكثير بطبيعتها . وتُعدّ الجزر استثناءً . إذ يمكن للمطالبات المتنافسة بالجزر البحرية أن تُولّد مشاعر قومية قوية ، وتنجذب وسائل الإعلام إلى مثل هذه النزاعات. وقد تصدرت العديد من الجزر الصغيرة ذات الأسماء الرومانسية عناوين الصحف في السنوات الأخيرة ، مثل إيميا/كارداك ، وسيبادان، وليغيتان ، ودياويو تاي/سينكاكو ، وجزر ساندويتش الجنوبية . عدد كبير من هذه الجزر المتنازع عليها ليس له قيمة جوهرية تُذكر، لكن ملكيتها قد تُعطي ملكية لموارد قاع البحر المحيطة بها. وقد حدد سميث وتوماس (1998) اثنتين وثلاثين جزيرة أو مجموعة جزر متنازع عليها حول العالم تضم أربعًا وأربعين دولة . ومن المرجح أن تطول القائمة مع لجوء المزيد من الدول إلى ترسيم الحدود البحرية في المستقبل . من المرجح أن تواجه عملية ترسيم الحدود البحرية عددًا من المشاكل الأخرى، الموضحة أدناه.

مسائل السيادة

يجب حلّ مسألة السيادة على الجزر وأراضي البر الرئيسي بوضوح قبل البدء بترسيم الحدود البحرية . وهكذا ، في النزاع الحالي (1998) بين إريتريا واليمن حول حدودهما في البحر الأحمر ، ستنظر محكمة التحكيم أولًا في تحديد من يملك جزر حنيش ، ثم معالجة مشكلة الحدود . وبالمثل ، إذا كان هناك شك بشأن موقع نهاية الحدود البرية عند الساحل ، فلا يمكن الاتفاق على الحدود البحرية المجاورة . في البحر الأحمر، لا توجد حدود بحرية بين مصر والسودان ، بسبب نزاع حدودي بري طويل الأمد ، وقد تم التخلي عن استكشاف النفط البحري . تتعلق أكثر مسائل السيادة على الجزر إثارةً للانتباه في العالم بجزر سبراتلي ، المنتشرة على مساحة شاسعة في بحر الصين الجنوبي . تطالب الصين وتايوان وفيتنام بجميع الجزر البالغ عددها حوالي 500، بينما تطالب الفلبين بثلاث وثلاثين ، وماليزيا باثنتي عشرة ، بينما تطالب بروناي بمنطقة من قاع البحر، ولكن ليس لديها جزر.

تعريف المصطلحات الجغرافية

يمكن أن تُسبب الجزر صداعًا للمفاوضين من ناحيتين أخريين . أولاً، تُعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 الجزيرة بأنها "مساحة من الأرض مُشكّلة طبيعياً ، مُحاطة بالمياه ، وترتفع عن سطح البحر عند ارتفاع المد" (المادة 21.7) ، بينما لا تُشكّل الصخور التي لا تُؤوي سُكنى بشرية أو حياة اقتصادية خاصة بها منطقة اقتصادية خالصة أو جرفاً قارياً (المادة 121.3) . ليس من المُستغرب وجود جدل حول ماهية الجزيرة وما هي "الصخرة" . فالجزر الحقيقية تُعطي الدول الحق في المنطقة الاقتصادية الخالصة المُحيطة بها وقاع البحر، بينما لا تُعطي الصخور سوى مزايا محدودة في المياه الإقليمية (حتى 12 ميلاً من الشاطئ) ولا تُعطي أي ميزة في أي مكان آخر .

ثانياً، يجب أن يتفق المُفاوضون على الوزن الذي يُمنح للجزر عند ترسيم الحدود . بناءً على الحجم والموقع ، قد تُمنح الجزر تأثير البر الرئيسي نفسه ، أو نصف تأثير، أو تأثير جزئي ، أو لا تأثير على الإطلاق . تحدث العديد من المطالبات البحرية المُتداخلة لأن الدول تُعطي وزناً أكبر لجزرها مُقارنةً بجزر جارتها . مطالبات خط الأساس المفرطة من الأسباب الشائعة الأخرى للنزاعات البحرية اعتماد خطوط أساس مفرطة . يُسمح للدول الساحلية باستخدام خطوط أساس مستقيمة على طول السواحل ، تكون "مُقعَّرة أو محفورة بعمق ، أو إذا كانت هناك حافة جزر على طول الساحل في جوارها المباشر" (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 7.1).

للأسف، لم تُعرَّف هذه المصطلحات قط ، ولم يُعرَّف أيضًا شرط "عدم الانحراف إلى أي مدى ملموس عن الاتجاه العام للساحل" (المادة 7.3) . ولأن الحدود البحرية تُقاس إما من أدنى مستوى للمياه أو من خطوط الأساس المستقيمة ، غالبًا ما تُغرى الدول بتقديم مطالبات مفرطة تتعارض مع الاتفاقية . اقترح الجغرافيون بعض المبادئ التوجيهية المعقولة لتقييم خط الأساس المستقيم ، ولكن لم تُعتمد رسميًا (وزارة الخارجية الأمريكية 1987) . قدّم فيكتور بريسكوت (1988) مساهمة كبيرة في كشف خطوط الأساس غير القانونية ، بينما قدّمت الولايات المتحدة اعتراضات على ما يقرب من نصف مطالبات خطوط الأساس السبعين المعلنة (روتش وسميث 1994: ص 77-81).

المشاكل الفنية

قد تنشأ نزاعات الحدود البرية والبحرية لأسباب فنية ، أحيانًا لأن المشاركين في المفاوضات لم يتلقوا تدريبًا كافيًا أو لم يستشيروا خبراء فنيين . تُصدر وحدة أبحاث الحدود الدولية في دورهام منشورات سهلة الوصول حول الجوانب الفنية لترسيم الحدود (أدلر 1995؛ بيزلي 1994). نشرت المنظمة الهيدروغرافية الدولية العمل القياسي حول هذا الموضوع (المنظمة الهيدروغرافية الدولية 1990). من الأمثلة على الأخطاء التي قد تحدث :

•سوء فهم الخرائط البحرية، وخاصةً خصائص إسقاط مركاتور . يزداد المقياس مع خطوط العرض، ويصعب قياس أطوال الحدود ، ولا يمثل الخط المستقيم المرسوم على مثل هذا المخطط أقصر مسافة بين نقطتين (أي الخط الجيوديسي).

• مطابقة البيانات الجيوديسية. يُعرف الشكل الهندسي المنتظم الذي يُقارب شكل الأرض والمستخدم في رسم الخرائط والمسح العملي باسم الشكل الإهليلجي . في الماضي ، (وخاصةً) استخدمت المسوحات الوطنية أشكالًا إهليلجية بأشكال وأحجام مختلفة . يجب مطابقة الإحداثيات المشتقة من نظام ما مع إحداثيات نظام آخر . غالبًا ما لا يُذكر الشكل الجيوديسي المستخدم في اتفاقيات الحدود، مما يؤدي إلى حدوث لبس.

•بيانات المد والجزر. تعتمد الدول معايير مختلفة لقياس علامات انخفاض منسوب المياه ، مما قد يؤثر على تعريف ارتفاعات انخفاض المد ، واختيار نقاط الأساس لترسيم خط الأساس.

النزاعات الحدودية وحل النزاعات

النزاعات العالقة

يُعرض في هذا القسم بإيجاز أربعة نزاعات عالقة (نزاعان بريان ونزاعان بحريان) لتوضيح سبب صعوبة حل بعض النزاعات الحدودية . عندما تكون العلاقات بين الدول ضعيفة ، ربما لأسباب تاريخية أو أيديولوجية ، قد تكون المفاوضات مستحيلة أو بالغة الصعوبة ، كما هو الحال في الصين والهند واليونان

وتركيا . عندما تكون المنطقة أو قاع البحر المعني ذا إمكانات اقتصادية عالية (كمبوديا وتايلاند، والمملكة العربية السعودية واليمن، على سبيل المثال) أو يُعد ذا أهمية استراتيجية (الصين والهند واليونان وتركيا)، يكون التوصل إلى حل وسط غير مرجح . ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن جميع الأمثلة المختارة تتضمن أسئلة قانونية وتاريخية وجيوتقنية مُحيرة ، تتطلب وقتًا ومالًا وخبرة للإجابة عنها . على النقيض من ذلك ، توضح الملاحق من 26.1 إلى 26.4 أربعة نزاعات تم حلها بنجاح ، على الرغم من وجود قضايا شائكة للغاية يصعب تسويتها . ومع ذلك ، كان الجانب الأكثر أهمية هو **الإرادة السياسية للأطراف للتوصل إلى اتفاق سلمي.**

الصين والهند

تشمل الحدود الصينية الهندية ، التي يبلغ طولها 2500 ميل (4000 كيلومتر) (الشكل 26.7) 32000 ميل مربع (83000 كيلومتر مربع) من الأراضي المتنازع عليها. وبصرف النظر عن الحجم ، فإن للنزاع بعض العوامل القوية التي قد تؤدي إلى مواجهة خطيرة ، بما في ذلك بيئة جبلية نائية ، وأهداف جيواستراتيجية ، واختلافات أيديولوجية ، وإرث التدخل البريطاني . على الرغم من أن المشاكل تعود إلى بداية القرن على الأقل ، لم تُطرح المطالبات الصينية إلا بعد الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩. تطالب الصين بست مناطق ، أكبرها أكساي تشين في الغرب وأرونشال براديش في الشرق . اتخذت الصين إجراءات عسكرية في عدة مناسبات خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، وبلغت ذروتها في حرب حدودية عام ١٩٦٢، حيث سيطرت الصين على منطقة أكساي تشين الاستراتيجية . تُوفر أكساي تشين الآن طريقًا حيويًا يربط التبت بمقاطعة سينكيانغ الصينية (ألكوك وآخرون ١٩٩٢: ص ٤٢٨-٤٣٩).

Figure 26.7 The China-India boundary dispute.

يعتمد جزء كبير من المشكلة الصينية الهندية على صحة خط مكماهون ، الذي تعده الهند بمثابة حدودها الشمالية ، بينما لا تعده الصين كذلك . اقترح السير هنري مكماهون هذا الخط في مؤتمر شيملا (١٩١٣-١٩١٤) ، الذي عُقد لمناقشة وضع التبت . يبدو من المشكوك فيه ما إذا كان خط مكماهون ادعاءً مشروعًا ، ولكنه لم يُختبر قط . بُذلت جهود عديدة لحل مشكلة الحدود في محادثات ثنائية ، وكان أكثرها تشجيعًا إعادة فتح الحدود عام ١٩٩١ بعد إغلاقها لمدة ثلاثين عامًا ، وما تلا ذلك من اتفاقيات لخفض عدد القوات الحدودية.

المملكة العربية السعودية - اليمن

تخوض المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية نزاعًا إقليميًا كبيرًا ، وقد حاول الطرفان حلّ هذا النزاع في محادثات رفيعة المستوى منذ عام 1993 . نادرًا ما كانت العلاقات السياسية بين الدولتين جيدة ، على الرغم من وجود درجة من الترابط الاقتصادي . تشكّلت اليمن في عام 1990 بتوحيد الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) ، التي كانت تحت حكم بريطانيا كمحمية عدن حتى عام 1967. اتفقت المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي على جزء من حدودهما بموجب معاهدة الطائف (1934) ، التي تمتد في الغالب عبر مناطق جبلية مكتظة بالسكان ، ولكن لم يتم ترسيم أي حدود . لم يُتفق على أي شيء شرق خط الطائف . هنا ، المنطقة الحدودية قليلة السكان ، صحراء حصوية أو رملية . لا يبدو أي من الطرفين مستعدًا للتنازل ، لأسباب ليس أقلها اكتشاف رواسب نفطية كبيرة ، وخاصة في الجزء الأوسط.

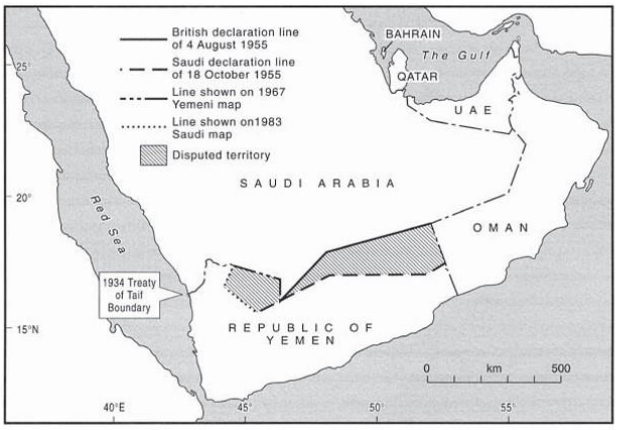

Figure 26.8 The Saudi Arabian-Yemen boundary dispute.

طُرحت سلسلة معقدة من المطالبات في المنطقة المتنازع عليها منذ السنوات الأولى من القرن . جميعها خطوط مستقيمة ، على الرغم من أن الولاءات القبلية للسعودية أو اليمن تُشكل أساس هذه المطالبات . يوضح الشكل 26.8 هناك فرق جوهري بين مطالباتهما . فالدولتان تديران فعليًا منطقة حدودية أضيق بكثير، وتقع إلى حد ما بين طرفي الحدود . وقد مُنحت امتيازات نفطية من قِبل كلتا الدولتين بالقرب من الحدود المتنازع عليها ، وفي عام ١٩٩٣، حذّرت الحكومة السعودية شركات النفط الأجنبية العاملة نيابةً عن اليمن من أنها تقع داخل الأراضي السعودية (سكوفيلد ١٩٩٤: ص ٢٦) . ومن المشكلات الأخرى التي كشفت عنها المناقشات ضرورة إعادة مسح وترسيم حدود معاهدة الطائف . فمنذ عام ١٩٣٤، أُهملت هذه الحدود ، وفُقدت أو سُرقت أو دُمرت الأعمدة ، وهو دليل واضح على ضرورة إدارة الحدود الدولية المتفق عليها بمجرد وضعها.

اليونان - تركيا

تُساعد قرون من التنافس بين اليونان المسيحية وتركيا الإسلامية في تفسير مرارة نزاعهما حول ترسيم الحدود البحرية في بحر إيجة (الشكل ٢٦,٩) . أدى الغزو التركي لقبرص عام 1974، وما تلاه من تقسيم للجزيرة إلى مناطق قبرصية يونانية وأخرى تركية ، إلى تعميق حدة العداء . وظل التوتر مرتفعًا في بحر إيجة منذ أن حاولت تركيا التنقيب عن النفط في المياه المتنازع عليها عام 1976. وفي تلك المناسبة ، ومرة أخرى عام 1986، هددت اليونان وتركيا بخوض الحرب ، وما يزال النزاع قائمًا في عام 1998.

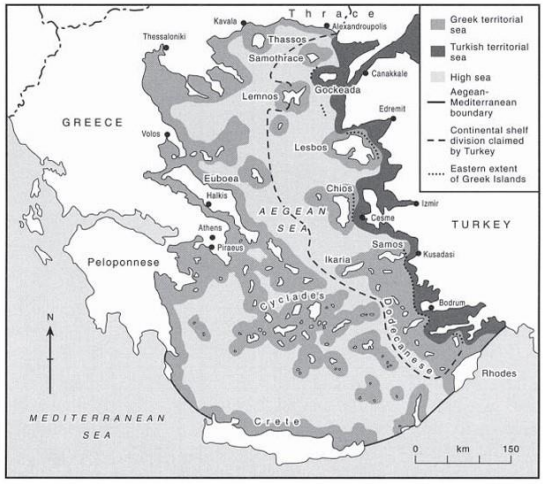

Figure 26.9 The Greece-Turkey dispute in the Aegean Sea.

بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية التركية في الحرب العالمية الأولى ، حرمت معاهدة لوزان (1923) تركيا من جميع الجزر باستثناء عدد قليل منها ضمن نطاق ثلاثة أميال من ساحلها الرئيسي . من ناحية أخرى ، تمتلك اليونان مئات الجزر والجزر الصغيرة ، بعضها قريب جدًا من الساحل التركي . على الرغم من أن سيادة الجزر تُعدّ مظلمة في تركيا ، إلا أنها ليست أساس الخلاف التركي مع اليونان . وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، يحق للجزر اليونانية ما يصل إلى اثني عشر ميلًا بحريًا من المياه الإقليمية ، وموارد الجرف القاري المجاور . حاليًا ، تطالب اليونان بستة أميال بحرية فقط من المياه الإقليمية ، ولكن هذا يعني أن ما يقرب من ٤٤٪ من بحر إيجة يقع بالفعل ضمن المياه الإقليمية اليونانية ؛ وبحد أقصى اثني عشر ميلًا ، سيتجاوز ٧١٪ (ألكوك وآخرون ١٩٩٢: ص ١٠٢).

ترى تركيا أن بحر إيجة كحالة خاصة جغرافيًا ؛ وجيولوجياً ، يُعد بحر إيجة "الامتداد الطبيعي" للأناضول ، وبالتالي ينبغي أن تتمتع تركيا بحقوق الجرف القاري حتى خط الوسط بين البر الرئيسي . ستسمح تركيا بكل سرور ببحر إقليمي بطول ستة أميال للجزر اليونانية ، لكنها تطالب بالوصول إلى قاع البحر وموارده بين الجزر وحتى خط الوسط . كما أن تركيا عازمة على الحفاظ على حرية حركة السفن والطائرات في بحر إيجة ، وستعد امتداد اليونان لمياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بمثابة حزام ذريعة . دارت محادثات متقطعة حول هذه المسائل الأساسية ، ولكن لم يُحرز أي تقدم . في عام ١٩٧٥، اتفقت اليونان وتركيا على إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية ، لكنهما لم تتفقا حتى على الشروط المرجعية.

كمبوديا وتايلاند

أدى احتمال وجود الهيدروكربونات في خليج تايلاند (الشكل 26.10) إلى تزايد المطالبات بالحدود البحرية من قِبل الدول الساحلية ، تايلاند وكمبوديا وماليزيا وفيتنام ، في سبعينيات القرن الماضي . ولم تكن هذه المطالبات مدروسة جيدًا دائمًا ، بل ازدادت تعقيدًا بسبب شكل الخليج ، وأطوال سواحله ، وحجم الجزر وموقعها . واليوم ، يخضع أكثر من 30% من خليج تايلاند لمطالبات متداخلة . وتوضح قضية كمبوديا وتايلاند هذا النوع من المشاكل . خط كمبوديا غربًا من الحدود البرية ، تقطع جزيرة كوه كوت التايلاندية . من ناحية أخرى ، تمنح تايلاند جزيرة كوه كوت أقصى افادة مع استبعاد جزر كمبوديا البحرية . يُعطي خطٌّ متساوي البعد ، يأخذ في الحسبان جميع المعالم ، نتيجةً أخرى . تبلغ مساحة قاع البحر، المتنازع عليه بين

كمبوديا وتايلاند ، 19,900 كيلومتر مربع . تم اكتشاف رواسب غاز ونفط محتملة بالقرب من الحدود ، وقد يكون الفرق في عائدات الهيدروكربون المحتملة هائلاً . عُقدت محادثات في عدد من المناسبات في التسعينيات لإيجاد حل ، ولكن دون جدوى . في النهاية ، قد تقترح الدولتان منطقة تنمية مشتركة على غرار اتفاقية تايلاند وماليزيا لعام 1992.

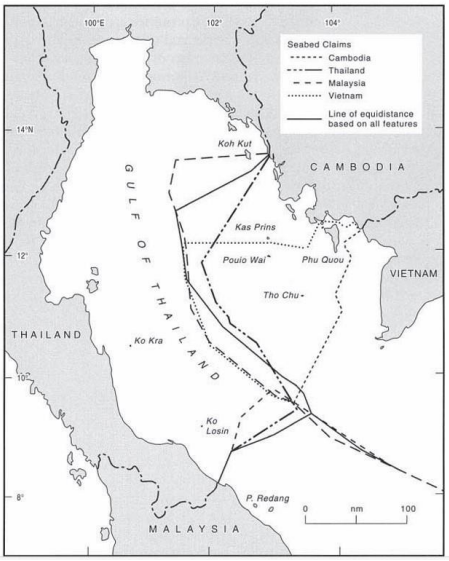

Figure 26.10 The Cambodia-Thailand seabed dispute in the Gulf of Thailand.

Source: Adapted from Prescott 1998 by permission of MIMA.

حل النزاعات الحدودية

أكثر وسائل حل النزاعات شيوعًا هي المفاوضات الثنائية ، التي تتميز بالسرعة والتوفير، وتحتفظ الدولتان بالسيطرة على العملية . في الحالات الصعبة بشكل خاص ، قد يُطلب من طرف ثالث المساعدة من خلال الوساطة أو التوفيق . في حال عدم توافر ذلك ، قد يُحال النزاع إلى التحكيم ، إما عن طريق محكمة مُنشأة لهذا الغرض أو عن طريق سلطة مُعتمدة مثل منظمة الوحدة الأفريقية . قد تُسوّى بعض أكثر القضايا إشكاليةً من خلال التقاضي المُكلف أمام محكمة العدل الدولية أو المحكمة الدولية لقانون البحار . تُحل العديد من النزاعات من خلال المفاوضات ، على الرغم من أن العملية قد تستغرق وقتًا طويلاً وتكون شاقة .

يُشير تحليل بول هوث القيّم لـ 116 نزاعًا على الحدود البرية بين عامي 1945 و1990 إلى أنه تم حل سبعة وخمسين نزاعًا ، منها أقل من اثني عشر نزاعًا تضمنت التحكيم أو التقاضي (هوث 1996: ص 195-239) . على الرغم من تسوية ما يقرب من نصف النزاعات ، إلا أنها لم تكن مسألة سهلة . في خمس وخمسين حالة ، وقعت مواجهات مسلحة ، تكررت أحيانًا ، بينما استمر أكثر من 80% منها لأكثر من عشر سنوات ، وثلثها لأكثر من ثلاثين عامًا (هوث 1996: ص 31) . بشكل عام ، كان ما يقرب من ثلث حدود الأراضي في العالم محل نزاع إلى حد ما في الفترة 1945- 1990، وظلت النسبة كما هي تقريبًا في عام 1998.

هناك فرصة جيدة لحل المزيد والمزيد من النزاعات الحدودية سلميًا في المستقبل ، لعدة أسباب . أولًا، هناك آليات مثبتة للمساعدة في حل النزاعات ، بما في ذلك محكمة العدل الدولية ، والمحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورغ . ثانيًا، هناك حوافز اقتصادية قوية لتجنب الصراع ، خاصةً حيثما يُطلب استثمار شركات النفط لاستكشاف الهيدروكربونات . ثالثًا، تُسهّل التكنولوجيا الحديثة مثل نظام تحديد المواقع العالمي

(GPS)ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) ترسيم الحدود بشكل أكثر دقة وسرعة . رابعًا، تبرز بدائل أخرى للسيادة المطلقة للدول كتدابير مؤقتة قيّمة لتجنب الصراع .

على اليابسة ، توجد مناطق عازلة راسخة ، ومناطق دولية ، ومناطق محمية ، ومناطق منزوعة السلاح ، ومناطق حظر طيران ، ومناطق محايدة . كما يتزايد عدد المشاريع التعاونية العابرة للحدود التي تتطلب التنازل عن عنصر من السيادة في أنشطة محددة في المناطق الحدودية (بليك 1994أ) . ولعل أبرزها مناطق التنمية المشتركة الست عشرة في البحر، والتي أُنشئ العديد منها بعد فشل مفاوضات الحدود بروح المادة 83.3 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي تُلزم الدول بالدخول في "ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي" في حال عدم وجود اتفاقية حدودية . وقد حقق معظمها نجاحًا ملحوظًا ، وهي تُقدم دليلًا مُشجعًا على أن الدول تجد طرقًا جديدة لتنظيم الفضاء السياسي ، مما يُبعث على الأمل في المستقبل.

الخلاصة

انخرط الجغرافيون بشكل كبير في رسم الحدود البرية الدولية لمدة قرن أو أكثر، وأحيانًا بتميز كبير. في الماضي ، شاركوا في لجان ترسيم الحدود ، وكتبوا شروحًا أكاديمية ، ورسموا وفسّروا الخرائط . في الواقع ، لم تُناسب سوى أنشطة قليلة تطبيق المهارات الجغرافية . في الآونة الأخيرة ، ازداد الطلب على الجغرافيين لمعرفتهم بالخرائط ورسم الخرائط ، وتطبيق نظامي تحديد المواقع العالمي (GPS) ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إعداد القضايا وكشهود خبراء . وكما هو موضح أعلاه ، **يُعدّ التدريب الجغرافي بالغ الأهمية أيضًا في مجال الحدود البحرية ، ترسيمات الحدود** . في المستقبل ، قد يكون هناك تحول في التركيز من مسائل ترسيم الحدود إلى المشاكل الوظيفية ، ومن خط الحدود إلى المناطق الحدودية . يمكن للجغرافيين أن يُسهموا بشكل كبير في فهم ديناميكيات الحدود والمناطق الحدودية ، لضمان تطور المناطق الحدودية كمناطق فرص ، لا مناطق حرمان . لا يعني أيٌّ من هذا أن المجتمع الجغرافي إما مع أو ضد الحدود كما عرفناها ؛ فما دامت موجودة ، فإننا نتمنى أن تُدار بسلام قدر الإمكان.

الملحق 26.1

الجرف القاري بين فرنسا والمملكة المتحدة

حُلّ بواسطة محكمة تحكيم، يونيو 1977

لم تتفق فرنسا والمملكة المتحدة على حدود الجرف القاري في المداخل الغربية للقناة الإنجليزية ، وفي عام 1975 ، طلبتا من محكمة تحكيم إيجاد حل . تمثلت المشاكل الرئيسية في مدى مراعاة جزر القناة البريطانية الواقعة بالقرب من الساحل الفرنسي ، وصخرة إيديستون، وجزر سيلي (وكلاهما من المعالم البريطانية)، وجزيرة أوشانت الفرنسية (الشكل 26.3).

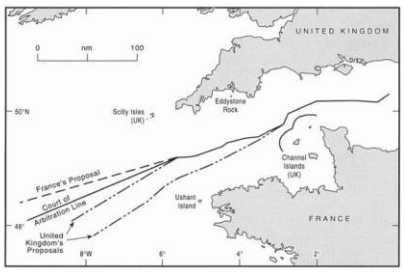

Figure 26.3 The France–United Kingdom continental shelf boundary (resolved 1977, 1978).

أُعلن قرار المحكمة في يونيو 1997. حُصرت جزر القناة ضمن بحر إقليمي بطول اثني عشر ميلاً ، وخطوط وسطية مع البر الرئيسي الفرنسي جنوباً وشرقاً ، بينما عدت إيديستون نقطة أساس شرعية . ونظرًا لبعدها عن المياه الإقليمية البريطانية ، لم تُمنح جزر سيلي سوى نصف تأثير. تحقق ذلك برسم خط يتبع البر الرئيسي الفرنسي والبريطاني ، وخط آخر يُعامل الجزر على أنها بر رئيسي . رُسم خطٌّ لتقسيم هذين الخطين المتساويي البعد (فرانكالانشي وسكوفاتزي 1994: ص 238-239) . في مارس 1978، أجرت المحكمة تعديلات على الخط نتيجةً لشكاوى المملكة المتحدة من أن خط المحكمة كان خطًا مستقيمًا على خريطة مركاتور، ولم يُراعِ انحناء الأرض . يقع الخط عند طرفه الغربي على بُعد أربعة أميال بحرية شمال الموضع الصحيح ، وبالتالي عُدِّل لصالح المملكة المتحدة (جاجوتا 1985: ص 140-155).

الملحق26.2

الحدود البحرية بين كندا والولايات المتحدة في خليج مين

حُلّت بواسطة إحدى غرف محكمة العدل الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 1984

يُعدّ خليج مين منطقةً مُعقّدةً جغرافيًا وذات أهمية اقتصادية كبيرة نظرًا لوفرة مصائد الأسماك في ضفة جورج . حاولت كندا والولايات المتحدة الأمريكية جاهدتين ترسيم حدود بحرية هناك ، ولكن بعد خمس سنوات من المفاوضات غير المُثمرة ، طلبتا في عام 1981 من إحدى غرف محكمة العدل الدولية ترسيم جرف قاري واحد وحدود مصائد الأسماك . كانت مهمةً شاقة . طالب الكنديون بخطٍّ وسطيٍّ بين سواحل البر الرئيسي ، مما منحهم جزءًا كبيرًا من ضفة جورج . طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بخطٍّ عموديٍّ على الاتجاه العام للساحل ، وللسيطرة على كامل ضفة جورج (الشكل 26.4).

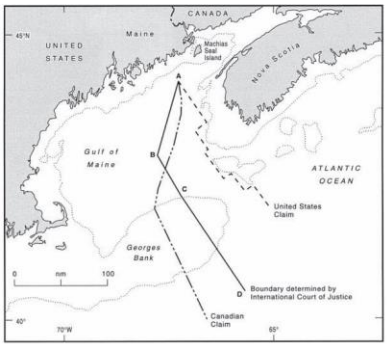

Figure 26.4 The Canada–United States maritime boundary in the Gulf of Maine (resolved 1984).

جُمعت بياناتٌ علميةٌ وقانونيةٌ واقتصاديةٌ واجتماعيةٌ وتاريخيةٌ لدعم حجج الطرفين أكثر من أي قضيةٍ مماثلة . استغرق إعداد الأدلة ونظر القضية ما يقرب من أربع سنوات . في هذه الحالة ، كانت المعطيات الجغرافية ذات أهمية قصوى . أصدرت المحكمة حكمها في أكتوبر/تشرين الأول 1984، مقترحةً خطًا في ثلاثة قطاعات . حُددت النقاط أ-ب برسم منصف زاوية تُحدد بخطوط عمودية على الاتجاه العام للسواحل المجاورة . بدأ الخط ب-ج كخط متساوي البعد بين سواحل متقابلة، ولكن عُدِّل بنسبة 1.32:1 لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليعكس الطول الأكبر لساحل الولايات المتحدة في هذا القطاع . حُدد الخط ج-د كخط عمودي على خط إغلاق الخليج، لمسافة 200 ميل بحري من الساحل . ما يزال القطاع الواقع بين الحدود البرية والنقطة أ غير مُحدَّد بسبب نزاع على السيادة على جزيرة ماشياس سيل (تشارني وألكسندر 1993: ص 401-416).

الملحق 26.3

الحدود التشادية الليبية في الصحراء الكبرى

حُلّت من قِبَل محكمة العدل الدولية، فبراير 1994

بلغ النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا ذروته في يونيو 1973، عندما احتلت القوات الليبية 11,000 كيلومتر مربع من شمال تشاد ، والمعروفة باسم قطاع أوزو . وكانت هناك تقارير مُبالغ فيها آنذاك عن وجود يورانيوم وخام حديد وثروات أخرى في المنطقة ، مما يُفسر تحرك ليبيا . اعتمدت ليبيا سياسيًا على اتفاقية حدودية عام 1935 بين الفرنسيين والإيطاليين ، والتي بموجبها تم التنازل عن المنطقة لليبيا التي كانت تحت الاحتلال الإيطالي . في المقابل ، أُسقطت المطالبات الإيطالية بأجزاء من تونس التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي . ومع ذلك ، لم تُصادق أيٌّ من الدولتين على الاتفاقية ، ويعود ذلك جزئيًا إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، ويبدو أنها طواها النسيان حتى سبعينيات القرن العشرين . أُحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٠. وفي مذكرتها ، فاجأت ليبيا المحكمة باستحضارها التاريخ العثماني وتأثير النظام السنوسي للمطالبة بتشاد جنوبًا حتى خط عرض ١٥ درجة شمالًا (الشكل ٢٦,٥) . وبعد ثلاث سنوات ونصف ، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في فبراير ١٩٩٤.

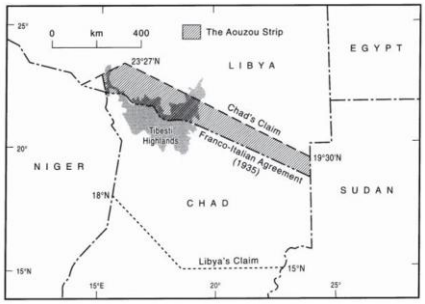

Figure 26.5 The Chad–Libya boundary (resolved 1994).

وقد أُكِّدت الحدود بين تشاد وليبيا بموجب معاهدة صداقة وحسن جوار أبرمها الطرفان في أغسطس ١٩٥٥، والتي اعترفت بالحدود القائمة وقت استقلال ليبيا عام ١٩٥٠. وقد حددت الاتفاقيتان الفرنسيتان البريطانيتان لعامي ١٨٩٨ و١٩١٩ الحدود بوضوح ، وتقع منطقة أوزو جنوب الحدود مع تشاد . وفي الوقت المناسب ، انسحبت ليبيا من قطاع أوزو وفقًا لنتائج المحكمة (بليك ١٩٩٤ب).

الملحق 26.4

الحدود بين الأرجنتين وتشيلي في جبال الأنديز الجنوبية

حُلّت بالتحكيم البريطاني، ١٩٠٢، ١٩٦٦، و١٩٩٤

في عام ١٨٥٥، اتفقت الأرجنتين وتشيلي رسميًا على قبول الحدود التي ورثتاها من إسبانيا عام ١٨١٠ مبدأ يُعرف باسم"Uti possidetis" . إلا أن المحاذاة الدقيقة للحدود الموروثة لم تكن واضحة ، مما دفع البلدين إلى حافة الصراع في مناسبات عدة . كانت اتفاقية وُقّعت في بوينس آيرس في يوليو ١٨٨١ محاولةً لتسوية حدود جبال الأنديز، والتي " تمتد... فوق أعلى قمم سلسلة جبال كورديليرا المذكورة التي تقسم المياه" (بوغز ١٩٤٠: ص ٨٥ ٩٣) . كشف الفحص الدقيق أن مستجمعات المياه وأعلى القمم لا تتطابق ، بسبب التآكل الأمامي الناتج عن تيارات المياه الأكثر انحدارًا وقوةً المتدفقة ، غربًا نحو الساحل التشيلي . في بعض المناطق ، كان مستجمع المياه بعيدًا شرق أعلى القمم ؛ ولذلك ، فضّلت تشيلي حدود مستجمع المياه ، بينما فضّلت الأرجنتين حدود أعلى القمم (الشكل 26.6) .

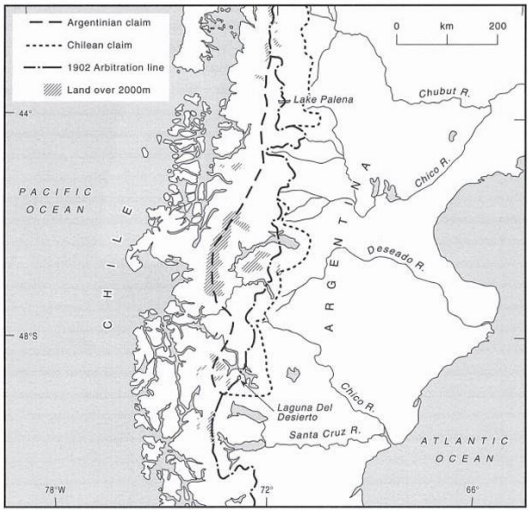

Figure 26.6 The Argentine-Chile boundary in the southern Andes (resolved 1902, 1996, 1994).

طلب الطرفان من الملك البريطاني التحكيم في عام 1896، وبعد مسوحات ميدانية شاملة ، اقترحت لجنة بريطانية في عام 1902 خطًا توفيقيًا يتجنب إلى حد كبير مستجمع المياه أو أعلى القمم . حصلت الأرجنتين على 15,450 ميلًا مربعًا، وحصلت تشيلي على 20,850 ميلًا مربعًا من الأراضي المتنازع عليها سابقًا . وكُشف لاحقًا عن غموض في قطاعين قصيرين نسبيًا حول بالينا ولاجونا ديل ديسيرتو ، وقد حُلّتا من قِبل لجان بقيادة بريطانية في عامي 1966 و1994 على التوالي.

دليل لمزيد من القراءة

مالكولم أندرسون (1996) الحدود: الإقليم وتكوين الدولة في العالم الحديث. كامبريدج: بوليتي برس . مقدمة متوازنة وسهلة الفهم، تتضمن ثلاثين صفحة عن النزاعات الآسيوية والأفريقية.

جيه. بي. ألكوك وآخرون (محررون) (1992) الحدود والنزاعات الإقليمية، الطبعة الثالثة. هارلو: ونجمان. ملخص ممتاز وموثوق لمعظم النزاعات الرئيسية حول العالم.

نشرة الحدود والأمن. ترصد هذه المجلة الفصلية، التي تصدرها وحدة أبحاث الحدود الدولية في دورهام، النزاعات الحدودية حول العالم في قسم الأخبار، وتتضمن مقالات حول مسائل الحدود.

جورج ديمكو ووليام وود (المحرران) (1994) إعادة ترتيب العالم: وجهات نظر جيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. بولدر، كولورادو: مطبعة ويستفيو. مجموعة رائعة من المقالات تُقدم خلفية جغرافية تقدمية للنزاعات الحدودية.

إس. بي. جونز (1945) رسم الحدود: دليل لرجال الدولة، ومحرري المعاهدات، ومفوضي الحدود. واشنطن: مؤسسة كارنيغي. عمل كلاسيكي لجغرافي، وكنز ثمين لباحثي الحدود. إذا وجدت واحدًا، فاشتره!

جيه. آر. فيكتور بريسكوت (1985) الحدود السياسية البحرية للعالم. لندن: ميثوين.

ج. ر. فيكتور بريسكوت (١٩٨٧) الحدود السياسية والحدود. لندن: ألين وأونوين. نصان قياسيان لأبرز جغرافي في العالم حول الحدود الدولية.